

## السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي خلال إدارة الرئيس بل كلنتون 1992 - 2000

أ.د/ بشرى محمود صالح الزوبعي

الجامعة المستنصرية (العراق)

dr.bushra.m.sa@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/04/23

تاريخ الإرسال: 2021/09/09

### ملخص:

شهدت الساحة الدولية بنهاية الحرب الباردة تحولات جذرية شملت جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي أثرت على مجريات العلاقات الدولية ببروز عوامل جديدة غير الدول كالمنظمات الدولية وشركات متعددة الجنسيات التي تتفاعل مع سياسات الدول وتتداخل معها، مما أنتج مرحلة جديدة من التفاعلات بتراجع الاستراتيجيات التقليدية وصعود سياسات أخرى على أساس التغير في المصالح الدولية، وهذا ما أثر على السياسة الخارجية للدول التي عرفت تطورات في هذه المرحلة وأصبحت تركز على تحقيق أهدافها ومصالحها الدولية.

ومن هذا المنطلق عملت الولايات المتحدة الأمريكية على البحث عن استراتيجية جديدة ورسم خارطة جيواستراتيجية للعالم والسعي إلى بسط قواتها على المناطق الاستراتيجية دون الأخذ بعين الاعتبار مبدأ احترام مناطق النفوذ للدول كما كان سائدا في فترة الحرب الباردة.

ولذا أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تقوم أساساً على البحث عن الأهداف الاقتصادية والأمنية في العالم لتشمل بذلك منطقة المغرب العربي التي اعتبرتها ضمن أولويات سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة، ومن أجل تجسيد ذلك عمدت على وضع آليات سياسية واقتصادية لربط المصالح الأمريكية بالمنطقة المغاربية، بعد تهميش طويل للمغرب

العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، وخصوصاً بعد اعتماد واشنطن المتزايد (في تلك الفترة) على النفط الإفريقي في إطار خيارها الجديد المتعلق بتنوع مصادر إمداداتها النفطية بتخفيف تبعيتها لنفط الشرق الأوسط. واستراتيجية، تتعلق بمزاومة القوى الكبرى ذات النفوذ التقليدي في المغرب العربي (فرنسا)، علاوة على الدول الأخرى الصاعدة والتي بات لها موضع قدم في المنطقة (خاصة الصين).

بات المغرب العربي يشكل أهمية إستراتيجية من منظور أمريكي. فبعد الحرب الباردة صار العالم بأسره محط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، فقد راجعت الأخيرة مبدأً كان سائداً طيلة الحرب الباردة، وهو "احترام خرائط النفوذ" بين القوى الكبرى.

وبسبب النفوذ الفرنسي تاريخياً، لطالما اعتبر المغرب العربي منطقة هامشية في السياسة الخارجية الأمريكية، غير أن نهاية الحرب الباردة ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي (تحديداً) عرفت السياسة الأمريكية تحولاً تجاه المنطقة، إذ راجعت أمريكا مبدأ احترام خرائط النفوذ. وذلك، كان نتيجة لاعتبارات اقتصادية-استراتيجية في البداية، تتعلق بغزو أسواق منطقة المغرب العربي بالمنتجات الأمريكية والاستثمار في قطاع الطاقة على وجه الخصوص في الجزائر مزاحمة بذلك النفوذ الفرنسي والانتشار الصيني.

### Astract:

The international scene at the end of the Cold War witnessed radical transformations that included all political, economic and social levels, which affected the course of international relations with the emergence of new factors other than states such as international organizations and multinational companies that interact with and overlap with state policies, which resulted in a new phase of interactions with the decline of traditional strategies and the rise of policies Others are based on the change in international interests, and this has affected the foreign policy of countries that have known developments at this stage and have become focused on achieving their international goals and interests.

From this point of view, the United States of America worked on searching for a new strategy and drawing a geo-strategic map of the world and seeking to extend its forces over strategic areas without

taking into consideration the principle of respecting the spheres of influence of countries as it was prevalent during the Cold War period.

Therefore, American foreign policy has become based mainly on the search for economic and security goals in the world to include the Maghreb region, which it considered among the priorities of its foreign policy after the Cold War. The Arab in American foreign policy.

Especially after Washington's increasing dependence (at that time) on African oil as part of its new option related to diversifying its oil supply sources, by reducing its dependence on Middle Eastern oil. And a strategy, related to crowding out the major powers with traditional influence in the Maghreb (France), as well as other emerging countries that have a foothold in the region (especially China).

The Maghreb has become of strategic importance from an American perspective. After the Cold War, the entire world became the focus of the United States' attention, as the latter revised a principle that prevailed throughout the Cold War, which is "respect for influence maps" between the major powers.

Since the Maghreb is considered a "reserved area" for French influence. Historically, the Maghreb was considered a marginal area in American foreign policy, but the end of the Cold War and since the mid-nineties of the last century (in particular) witnessed a transformation of American policy towards the region, as America revised the principle of respect for influence maps. This was the result of economic-strategic considerations in the beginning, related to the invasion of the Maghreb region markets with American products and investment in the energy sector in particular in Algeria, crowding out the French influence and the Chinese spread.

#### مقدمة:

شهدت الساحة الدولية بنهاية الحرب الباردة تحولات جذرية شملت جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي أثرت على مجريات العلاقات الدولية ببروز عوامل جديدة غير الدول كالمؤسسات الدولية وشركات متعددة الجنسيات التي تتفاعل مع سياسات الدول وتتداخل معها، مما أنتج مرحلة جديدة من التفاعلات بتراجع الاستراتيجيات

التقليدية وصعود سياسات أخرى على أساس التغير في المصالح الدولية، وهذا ما أثر على السياسة الخارجية لدول التي عرفت تطورات في هذه المرحلة وأصبحت تركز على تحقيق أهدافها ومصالحها الدولية.

ومن هذا المنطلق عملت الولايات المتحدة الأمريكية على البحث عن استراتيجية جديدة ورسم خارطة جيواستراتيجية للعالم والسعي على بسط قوائها على المناطق الاستراتيجية دون الأخذ بعين الاعتبار مبدأ احترام مناطق النفوذ للدول كما كان سائدا في فترة الحرب الباردة.

ولذا أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تقوم أساساً على البحث عن الأهداف الاقتصادية والأمنية في العالم لتشمل بذلك منطقة المغرب العربي التي اعتبرتها ضمن أولويات سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة، ومن أجل تجسيد ذلك عمدت على وضع آليات سياسية واقتصادية لربط المصالح الأمريكية بالمنطقة المغاربية، بعد تهميش طويل للمغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية، وخصوصاً بعد اعتماد واشنطن المتزايد (في تلك الفترة) على النفط الإفريقي في إطار خيارها الجديد المتعلق بتنويع مصادر إمداداتها النفطية بتخفيف تبعيتها لنفط الشرق الأوسط. واستراتيجية، تتعلق بمزاحمة القوى الكبرى ذات النفوذ التقليدي في المغرب العربي (فرنسا)، علاوة على الدول الأخرى الصاعدة والتي بات لها موضع قدم في المنطقة (خاصة الصين).

بات المغرب العربي يشكل أهمية إستراتيجية من منظور أمريكي. فبعد الحرب الباردة صار العالم بأسره محط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، فقد راجعت الأخيرة مبدأً كان سائداً طيلة الحرب الباردة، وهو "احترام خرائط النفوذ" بين القوى الكبرى.

وبسبب النفوذ الفرنسي تاريخياً، لطالما اعتبر المغرب العربي كمنطقة هامشية في السياسة الخارجية الأمريكية، غير أن نهاية الحرب الباردة ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي (تحديداً) عرفت السياسة الأمريكية تحولاً تجاه المنطقة، إذ راجعت أمريكا مبدأ احترام خرائط النفوذ. وذلك، كان نتيجة لاعتبارات اقتصادية-استراتيجية في البداية، تتعلق

بغزو أسواق منطقة المغرب العربي بالمنتجات الأمريكية والاستثمار في قطاع الطاقة على وجه الخصوص في الجزائر مزاحمة بذلك النفوذ الفرنسي والانتشار الصيني.

### الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي:

تشكل الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة المغرب العربي المحور الرئيسي للاهتمام الأمريكي وخصوصاً بعد الحرب الباردة في إطار محاولة توسيع مناطق النفوذ الأمريكي ومحاولة تقليص الدور الأوربي في المنطقة<sup>(1)</sup>.

يتميز المغرب العربي بعمقه الحضاري والتاريخي، وقد عرف بعدة تسميات، فقد أطلق عليها اسم شمال إفريقيا من قبل الرومان والأوربيين إذا تقع مصر ضمن المجموعة، كما يطلق عليها أحياناً تسمية الأمازيغ أي الوطن الحر والمغرب الإسلامي، ومهما اختلفت التسميات فمدلولها واحد وتعتبر تسمية المغرب العربي هي التسمية الغالبة والتي يقصد بها لغوياً الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، أما اصطلاحاً فيقصد به الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل شمال إفريقيا من طرابلس إلى المحيط الأطلسي، وهناك من يضيف المغرب العربي الكبير وذلك لتمييزه عن المغرب الأقصى والمغرب العربي لتمييزه عن دول شمال إفريقيا<sup>(2)</sup>.

يملك المغرب العربي مساحة واسعة حيث يقع في شمال القارة الأفريقية وتتوفر فيه ثروات طبيعية ومعندية، والتي أصبحت محل أطماع فرنسية وأمريكية<sup>(3)</sup>.

ويطل المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالاً بساحل طوله 4837 كلم، كما يطل على المحيط الأطلسي غرباً بساحل طوله 3146 كلم، وهذه الميزة الجغرافية أعطت منطقة المغرب العربي خصوصية أثرت في علاقتها مع البلدان المجاورة وأكسب المغرب العربي أهمية بالغة فصار مصدراً رئيسياً للتنافس الدولي. إذ تقدر مساحة المغرب العربي بحوالي 6.048.141 كلم<sup>2</sup> بما فيها مساحة الصحراء الغربية<sup>(4)</sup>.

### تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي منذ عام 1998:

منذ منتصف التسعينيات (1998 تحديداً) شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولات جذرية تجاه المغرب العربي وإفريقيا عموماً. فبعد عقود من التهميش والاقتصار على

عقلية الاستقطاب الأيديولوجي لدول المنطقة في ظل الحرب الباردة، قامت الإدارة الأمريكية على تحديد سياستها المغاربية وتحويل الاهتمام إلى الشراكة الاقتصادية والتجارية. يمكن تفسير هذا التحول من زاويتين:

أولاً: وصول إدارة ديمقراطية للبيت الأبيض تحت رئاسة بل كلينتون والمعروف أن الديمقراطيين أكثر ميلاً للاقتصاد والتجارة (السياسة الدنيا) منه إلى القضايا الإستراتيجية الكبرى.

ثانياً: الأنظمة الحاكمة في المغرب العربي رحبت كثيراً بالتوجه الأمريكي الجديد تجاه المنطقة القائم على الشراكة، فهي كانت تبحث عن شريك استراتيجي بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، لمساعدتها في الكثير من الملفات خاصة دعمها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما اعتبرت دول المغرب العربي أن الشريك الأمريكي يمكن أن يكون موازناً، في إطار تنويعها لخياراتها الإستراتيجية، حتى لا تستمر في كونها مجالاً محجوراً خاصاً لأوروبا وفرنسا على الخصوص. إضافة إلى المساعدات التنموية التي كانت دول المغرب العربي في حاجة إليها، والتي كانت موعودة من طرف واشنطن بوعود سخية<sup>(5)</sup>.

### العلاقات الأمريكية - الإفريقية في المجال الاقتصادي:

تمتلك دول المغرب العربي جملة من المعطيات الاقتصادية تتمثل في المصادر الهامة من المعادن والطاقة وكذلك الأراضي الزراعية. فيصل الناتج المحلي لدول المغرب العربي إلى نحو 389.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل 32% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي<sup>(6)</sup>.

وبصدّر المغرب العربي في المقام الأول النفط والغاز الطبيعي ثم يأتي الفوسفات والحديد الخام، ويتواجد النفط في كل من الجزائر وليبيا التي تمثل النصيب الأوفر من مخزون الاحتياطي النفطي على عكس تونس التي لا تمتلك إلا القليل منه<sup>(7)</sup>.

وبالإضافة للطاقة تمتلك الدول المغاربية ثروات مختلفة كالسمك والتمور والمنسوجات والزيوت وغيرها والتي سنفصل فيها لاحقاً. إذ تقدر قيمة صادراتها حوالي 47.53 مليون دولار أي ما قيمته 17.8 %، وتحتل الجزائر المقام الأول بنسبة 41% من صادرات المنطقة.

أما عن واردات المغرب العربي فتقدر بحوالي 7.71 مليار دولار ما نسبته 22 % من استيرادات الوطن العربي، في حين ان الأيدي العاملة لدول المغرب العربي تتوزع في قطاعات مختلفة تتمثل أساساً في الزراعة والصناعة<sup>(8)</sup>.

وهذا التنوع في الموارد الطبيعية جعل المنطقة محل اهتمام وتنافس دولي وخصوصا في الأقطار النفطية (ليبيا والجزائر) ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الطاقة أهمية استراتيجية وفقا لمصالحها.

تمثل المصالح الاقتصادية الأمريكية في إفريقيا محورا هاما لسياستها اتجاه القارة الأفريقية وتأتي أهمية هذه المصالح إذا ما تصورنا أن الولايات المتحدة التي تمثل أكبر دولة صناعية وأكبر اقتصاد في العالم وتحتاج آلتها الصناعية إلى قدر كبير من المعادن، وجزء كبير من الطاقة التي لا تتوافر كلها على الأراضي الأمريكية، مما يجعلها تنظر إلى استيراد ما ينقصها من الخارج.

كما تسعى الولايات المتحدة للبحث عن أسواق لتصدير منتجاتها في ظل المنافسة الدولية المشتعلة وإلى تطوير قطاع أعمالها واستثماراتها في الخارج ولا شك أن إفريقيا تمثل أرضاً واعدة إذا ما استقرت الظروف السياسية والأمنية. ويلاحظ أن البعض من المسؤولين الأمريكيين قد كتب منذ الستينات عن أهمية إفريقيا الاقتصادية للولايات المتحدة، مثل كيسنجر، والذي كتب في سنة 1976 يقول: "إنّ الموارد الطبيعية الهائلة لإفريقيا تعد من العناصر الأساسية للاقتصاد العالمي"، وكتب راي كلين (Ray Cline) أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أواخر السبعينات يقول إن: "منطقة وسط وجنوب القارة الإفريقية تعد منطقة إستراتيجية تحوي كنزاً غنياً بالمصادر المعدنية اللازمة للصناعة. وهي بذلك تمثل هدفا أساسيا للاتحاد السوفياتي، خاصة بسبب ضعفها السياسي وأهميتها البالغة لأوروبا الغربية واليابان. والولايات المتحدة" وبعد نهاية الحرب الباردة وتغير البيئة الإستراتيجية الدولية وظهور العولمة بمضامينها الجديدة، التي فتحت الباب أمام حركة رؤوس الأموال والسلع والأشخاص تزايدت أهمية المرتكزات الاقتصادية، وباتت إفريقيا تشكل أهمية اقتصادية وضرورة ملحة للمصالح القومية الأمريكية<sup>(9)</sup>.

ففي منتصف عام 1997، صدر تقرير عن مجلس العلاقات الخارجية، بعنوان تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة، والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا.

واستنادا إلى ذلك، عملت إدارة كلينتون على تطوير التجارة الإفريقية وبرامج التنمية حيث رفع شعار "التجارة بدل المساعدات". كما طرح فكرة إنشاء قانون النمو والفرص الإفريقي، الذي يهدف إلى اندماج الاقتصاد الإفريقي في الاقتصاد العالمي. وكلها خطوات تؤسس لشراكة أمريكية إفريقية. وفي هذا المبحث، سيتم التعرض إلى واقع العلاقات الاقتصادية الأمريكية - الإفريقية من خلال دراسة التعامل الاقتصادي الأمريكي مع منطقتين والتي تحتل الصدارة في قائمة أولويات الولايات المتحدة الأمريكية وهي منطقة المغرب العربي<sup>(10)</sup>. وفي المجال الاقتصادي يمكن حقا الحديث عن منافسة عبر المحيط الأطلسي في المغرب العربي، وبحصة 26 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مقابل 31 % بالنسبة للولايات المتحدة ثاني قوة زراعية عالمية وبقاعدة صناعية ومالية قوية، وعليه فالاتحاد الأوروبي لديه الإمكانيات لتحقيق طموحاته، وإدراكا منها لتنامي قدرة الإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي، سعت الولايات المتحدة لتأكيد هيمنتها على اقتصاد النفط في هذه المنطقة انطلاقاً من الجزائر ومن ثم لبناء علاقات شراكة مع دول المغرب العربي من خلال اتفاقيات التبادل الحر مع المغرب وتونس وعلى الرغم من قوة التواجد الاقتصادي الأوروبي، فإن التواجد الأمريكي في المغرب العربي هو على نحو محدود، ونظرا لكونهم غير راضين عن عدم انضمامهم ضمن عملية برشلونة<sup>(11)</sup> اقترح الأمريكيون على المغاربة مبادرة ايزنستات<sup>(12)</sup>.

إنّ إنشاء منطقة للتبادل الحر بين أمريكا ودول المغرب العربي تنافس تلك التي أنشأت بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والتي بدأت مع بدء تنفيذ اتفاقية المغرب - الولايات المتحدة وذلك في 1 كانون الثاني 2006، حيث أن اتفاقية التبادل الحر المقترحة من طرف واشنطن على دول المغرب العربي تواجه المصالح الأوروبية في المنطقة<sup>(13)</sup>.

## أبعاد التواجد الأمريكي في منطقة المغرب العربي:

منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوسياسية لبلدان المغرب العربي خاصة بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية على دول المحور، انطلاقاً من تواجد القواعد العسكرية في منطقة المغرب العربي.

وهكذا شهدت السياسة الأمريكية انعطافاً كبيراً تجاه هذه المنطقة، مثلما تزايد الاهتمام وتكثيف، الصلات السياسية والاقتصادية، بعدما كانت هذه الدول حكرًا ولا تزال ضمن المصالح الأوربية خاصة الفرنسية، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدخل كمنافس قوي لفرض السيطرة في إطار الهيمنة والتحكم العالمي في المنطقة<sup>(14)</sup>.

قبل فترة الحرب الباردة لم تكن تظهر الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بدول القارة الإفريقية لانشغالها بقضايا الصراع مع الاتحاد السوفياتي، وبعد نهاية الحرب الباردة وإعلان جورج بوش النظام الدولي الجديد الذي اعتبر بمثابة نظرية عالمية للعلاقات الدولية اتضحت الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية في السياسة الأمريكية<sup>(15)</sup>.

وهو ما تجسد على حسب قول مساعد لرئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك "هنري سي فيلاد" أبداً لم تكن كلمة إفريقيا تعني شيئاً بالنسبة إلى الشعب الأمريكي"، إلا أن الزيارة التي قام ريتشارد نيكسون نائب الرئيس أيزنهاور إلى عدد من الدول الإفريقية كالمغرب وتونس في عام 1957، اعتبرت نقلة نوعية في سياسة الأمريكية تجاه إفريقيا<sup>(16)</sup>.

ضف إلى ذلك تقرير نيكسون الذي أكد فيه على أهمية القارة كقوة حيوية في العلاقات الدولية، مركزاً في ذلك على هدفين استراتيجيين لأمريكا في القارة وهما:  
**أولاً:** محاصرة المد الشيوعي من خلال تقديم مساعدات اقتصادية والدعم السياسي لزعماء الدول الإفريقية.

**ثانياً:** رفض أي وضعية إقصائية على حساب القوى الاستعمارية، من دون استعادة أية سياسة منشقة تجاه القارة.

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية جديا في تطوير العلاقة وتقويتها من 1998 وحتى 2000، بحسب ما كشفت عنه مذكرات بيل كلينتون تحت شعار التجارة نعم المساعدات لا، أي أن العلاقات مبنية على أساس المصالح.

وهناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في هذا الاهتمام بالقارة ككل نذكر منها:

1- محاولة تقليص الدور الأوربي وبالخصوص فرنسا من القارة الإفريقية.  
2- تطويق العرب من حدودهم الجنوبية والدليل على ذلك هو تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على المستعمرات الفرنسية للتغلغل فيها، وزعزعة استقرارها والتوجه نحو منطقة المغرب العربي والقرن الإفريقي<sup>(17)</sup>.

3- اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة على القارة الأفريقية في مجال البترول والمعادن الاستراتيجية، إذ تستورد منها ما يقارب 14 % من النفط الخام، كما يتوقع أن تكون القارة مصدرا لأكثر من 20 % من احتياجات النفط المستوردة خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ومن أجل تحقيق سياسة تنويع مصادر الطاقة والنفط، وعدم الاعتماد الكلي على الشرق الأوسط في مجال البترول فهي تعمل من أجل توزيع اهتمامها على كامل الأقاليم الغنية بالنفط والمعادن الحيوية<sup>(18)</sup>.

إن دراسة لأهم عوامل الاهتمام الأمريكي في المنطقة المغربية يدفعنا في بداية الأمر إلى دراسة الأبعاد التي ساهمت في التركيز الأمريكي على القارة الإفريقية ككل، باعتبار المغرب العربي جزءا لا يتجزأ منها.

وبعد انتهاء الحرب الباردة تزايدت درجة الاهتمام الأمريكي وتكثرت زيارات بوش الأب 1992، وزيارة بيل كلينتون، لها مرتين وتقديم اعتذار أمريكي والمتعلق بتجارة العبيد ومعاملة المهاجرين المغاربة، وزيارة بوش الأب في عام 2003 إلى كل من السنغال وغانا ومالي وكينيا وبوتسوانا وأوغندا وجنوب إفريقيا الذي بيّن المكانة التي تحظى بها القارة.

## العوامل المساهمة في الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي:

تشكل نهاية الحرب الباردة وانحياز المعسكر الاشتراكي أول العوامل المساهمة في التركيز الأمريكي على المنطقة وبداية العد التنافسي للعمل بمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وثانيها انفجار حرب الخليج الثانية وتدمير العراق، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في بسط الهيمنة السياسية على كامل المنطقة العربية، وثالثها تمثل في فرض الحصار الجوي على ليبيا وما أتاحه من تدخل سياسي كبير للولايات المتحدة الأمريكية في شؤون المنطقة<sup>(19)</sup>.

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف هذه العوامل والمتغيرات لتكثيف النشاطات في المنطقة، إضافة لذلك فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إرهاب النفوذ الفرنسي الأوربي.

**العامل الأول:** الاختراق السوفييتي لإفريقيا في السنوات السبعينات والتسعينات، والذي سجل نجاحاً في العديد من دول القارة، وعلى الرغم من ذلك نجدها أنها لم تكن بجمالاً حيويّاً للولايات المتحدة الأمريكية ويرجع هذا الاهتمام نظراً لتواجد المصالح الكبرى لحلفائها، ثم رغبتها في إبقاء الزحف السوفييتي الذي تعبّر تهديداً لمصالحها في المناطق الأخرى المطلة على إفريقيا كالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وتحديد قناة السويس وباب المندب التي تعتبرهم معبراً تجارياً مهماً للنفط<sup>(20)</sup>.

**العامل الثاني:** والمتمثل في قلق الولايات المتحدة الأمريكية من الدور السياسي الفعال الذي قامت به الجزائر في عهد رئاسة بومدين سواء كان ذلك على الصعيد القاري ومنظمتها الإقليمية أو على الصعيد العالمي إجمالاً والذي ولد فكرة حركة عدم الانحياز وفكرة التحررية الجنوبية على الصعيد الإفريقي، والحقيقة أن هذا الاهتمام بالجزائر لا يتعلق بدورها السياسي فحسب بل يرجع أيضاً إلى قوتها الاقتصادية كبلد منتج للطاقة وسياستها على صعيد منظمة الأوبك وأسعار الطاقة، إضافة إلى عدم ارتياحها من العلاقة العسكرية والسياسية التي تربط الجزائر مع الاتحاد السوفييتي واعتبرته اختراقاً سوفييتياً جديداً لضفة المتوسط<sup>(21)</sup>.

**العامل الثالث:** والمتمثل في رعاية نظام معمر القذافي لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي والحركة الثورية المسلحة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي إيرلندا، والذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية دوراً تخريبياً في المحيط العربي وإقليمي ما يفسر العداء الأمريكي لنظام الليبي أي قضية لوكربي واعتبار ليبيا ضمن لائحة الدول المساندة للإرهاب<sup>(22)</sup>.

وكان لانتقال مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس ودور دول المغرب العربي في الصراع العربي الإسرائيلي، كل هذه الأسباب مجتمعة دفعت الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالمغرب العربي ككل.

وتمثل هذه أهم العوامل التي ركزت على انتباه الأمريكي بالمنطقة خلال حقبة الحرب الباردة أي مرحلة احترام نفوذ الحلفاء، لكن بزوال الحرب، برزت الرغبة التنافسية والسعي إلى الهيمنة على المنطقة، حيث زالت الأسباب وأصبح أساس الصراع ما بين دول الغرب نفسها هو الهيمنة والسيطرة. وهكذا نلمس تخوف وإدراك السياسة الفرنسية خاصة وأوروبا عامة من هذا الخطر الأمريكي والحرص على تمتين العلاقات الأمريكية بدول المغرب العربي وأخذ في عين الاعتبار تغيير السياسة الخارجية وموقف واشنطن من جراء الأحداث التي حصلت في المنطقة واستعراض سياسي أمريكي للقوة في ليبيا من جراء أزمة لوكربي<sup>(23)</sup>.

### الاهتمام العسكري بالمغرب العربي

إن هذا الاهتمام المتزايد يرجع أساساً إلى الأهمية الجيوبوليتيكية التي تتمتع بها هذه المنطقة عربياً وأفريقياً وأوروبا، وهذا ما دفع منظري الاستراتيجية الأمريكية منذ البداية لدعوة للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط وخاصة القسم الغربي منه والتحكم في مضائقه بهدف تأمين التجارة الأمريكية<sup>(24)</sup>.

فبالنسبة للقواعد العسكرية فقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد جوية بمقتضى اتفاق مع فرنسا في إطار حلف الناتو 1951، باعتبار بلاد المغرب العربي تحتل موقعا مهما بالنسبة لهم، ربما يكون أهم من أوروبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأنها

واقعة في الجهة المواجهة للسواحل الشرقية لغرب الأطلسي، وفي سنة 1982 تم توقيع الاتفاقية مع المغرب سمحت بموجبها المغرب للولايات المتحدة الأمريكية استعمال المطارات المغربية للهبوط والتزود بالوقود كما شارك المغرب في مناورات مشتركة مع البحرية الأمريكية.

أما عن ليبيا فبدأت علاقتها بعد الحرب العالمية الثانية باعتبار أن هذا البلد هو بوابة المشرق العربي بحكم قربها من قواعد حلف الناتو في إيطاليا، فهي تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بمراقبة الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، والتحكم في محرك التطورات على صعيد الشرق الأوسط وعلى هذا الأساس تم الاتفاق البريطاني الأمريكي 1954، بحيث تتنازل بموجبه بريطانيا عن قاعدة هويلس الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لتتخذها هذه الأخيرة مقرا لقيادة قوة الطيران، وحلقة رئيسية في قواعد الطيران الاستراتيجية الأمريكي ومركزا للإعداد والتدريب، وتعتبر هذه القاعدة الجوية والبحرية ضمن الاستراتيجية الأمريكية لبلاد المغرب العربي باعتبارها أكبر قاعدة عسكرية، وقد سخرت لأهداف عدوانية كالتدخل لغزو لبنان 1958، وكذلك عدوان<sup>(25)</sup> 1967.

أما عن الجزائر فتواجهت فيها إحدى قواعد حلف الناتو من خلال القواعد الفرنسية الثلاث في مرسى الكبير وبنشار ورقان وبحسب البلاغ الصادر من مجلس الحلف في 27 آذار 1956 فإن الجزائر جزء من المنطقة التي يشملها الحلف باختصاصه ويعترف لها بأهميتها الأمنية في هذه المنطقة. لذلك اتخذ الحلف قرارا في 25 يونيو 1956 بتجهيز القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر بجميع معدات الحرب وإعطاء الأولوية لتجهيز فرنسا بطائرات للعمل في الجزائر.

وما يمكن أن نستخلصه من سياسة الولايات المتحدة في المنطقة أنها اعتمدت على سياسة التجزئة ومحاولة فصل منطقة المغرب العربي عن امتدادها الطبيعي العربي.

إن أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية متواجدة في الوثائق الرسمية التي اعتبرت خاصة بصناع القرار، فبحسب تقرير الأمن القومي الصادر في نوفمبر 1959 تبرز أهمية المنطقة من خلال الاعتبارات منها التقدم السياسي المتنامي في تونس والمغرب والجزائر

والتوترات الناتجة التي لها علاقة محورية بمصالح الأمن القومي الأمريكي، ويعتبر شمال غرب إفريقيا مهما من الناحية الاستراتيجية باعتباره يقابل غرب البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. إن الأهداف الأمنية في الشمال الأفريقي لها علاقة مباشرة بالأحداث الأمنية الحاصلة في الشرق الأوسط وفي الأماكن الأخرى من إفريقيا.

وقد بقي هذا الاهتمام بالمنطقة المغاربية طيلة أكثر من أربع عقود نظراً، لما توليه من أولوية لاستلاب الأمن فيها باعتبارها مسرحاً من مساح التنافس بين الشرق والغرب فتمركز في الاتحاد السوفياتي 1973 في منطقة شرق الأوسط قد أثار قلق الولايات المتحدة - في المياه المتوسطية ما بين الحريين<sup>(26)</sup>.

### الجزائر كدولة محورية في الإستراتيجية الأمريكية

الدولة المحورية، مفهوم أطلقه الأمريكيون بوصف بعض الدول في العالم كنقاط ارتكاز إقليمية للإستراتيجية الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. يقصد بالدولة المحورية تلك الدولة التي يشكل نشاطها بمثابة نقطة إشعاعية لا يؤثر مصيرها خاصة عدم استقرارها عليها أو في منطقتها فحسب، بل على الاستقرار العالمي، وعلى المصالح الأمريكية. بعبارة أخرى، الدولة المحورية يكون لوضعها واستقرارها والمخاطر المحيطة بها والمشاكل التي تهدد وجودها، آثار إقليمية ودولية تضر بالمصالح الأمريكية. وفيما يخص الجزائر، وبالنظر إلى موقعها الجغرافي، وبسبب ما تمتلكه من احتياطي نفطي وغازي تزود به أوروبا الغربية، فضلاً عن جوارها الملتهب على جميع الصعد، لكل هذه الاعتبارات، ترى أمريكا أن أي تصدع للاستقرار في الجزائر يمكن أن يحدث إرهابات سلبية على منطقتها الإقليمية وعلى أوروبا وعلى المصالح الأمريكية في نهاية التحليل<sup>(27)</sup>.

### المغرب: حليف أساسي لأمريكا خارج الحلف الأطلسي

يعد المغرب ركيزة السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي. وذلك نظير العلاقات التاريخية المتميزة التي حكمت البلدين، ونتيجة أيضاً ما تقدمه المملكة المغربية لأمريكا من مساعدات في العديد من قضايا الشرق الأوسط خاصة ما يسمى بـ "مسار السلام". فضلاً

عن ذلك، "حظيت" المملكة المغربية بصفة حليف أساسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج الحلف الأطلسي سنة 2003 سنتين بعد أحداث سبتمبر 2001، وذلك لإشراكها أكثر في الحرب على الإرهاب في المنطقة. هذه الصفة "حليف أساسي خارج الحلف الأطلسي"، لها مغازي عديدة؛ فهي تعني أن المغرب لم يفقد قيمته الإستراتيجية في أنظار أمريكا بعد الحرب الباردة، كما تقتضي هذه الصفة منح تسهيلات عسكرية وحتى السماح بإنشاء قواعد عسكرية للقوات الأمريكية ولو ظرفياً، كما تفرض كذلك، أن تظل البلدان المتحصلة على هذه الصفة تحت المظلة الأمريكية من الناحية الردعية<sup>(28)</sup>.

### مزاحمة فرنسا واحتواء الانتشار الصيني:

إنّ الولايات المتحدة بخروجها من الحرب الباردة كقوة عظمى، قامت في إستراتيجيتها العالمية على مراجعة مبدأ احترام مناطق النفوذ الذي كان سائداً إبان الحرب الباردة بين القوى الكبرى. ومن ثمّ، كانت منطقة المغرب العربي أحد المناطق الجيوسياسية التي استهدفتها واشنطن لمزاحمة النفوذ الفرنسي التقليدي، واحتواء الانتشار الاقتصادي الصيني في القارة الإفريقية.

### مزاحمة فرنسا:

فرضت العولمة وجود تنافس اقتصادي حتى بين من تحالفوا ضدّ العدو المشترك إبان الحرب الباردة، وبالتالي فواشنطن سعت إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الوجود الأوروبي خاصة الفرنسي. ففي المغرب العربي، بدأت تجهر بمواقف سياسية واقتصادية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها أحياناً. خاصة بعد ما عاينت باريس مواقف دول المغرب العربي التي باتت حريصة على إقامة علاقات وثيقة مع أمريكا، في إطار تنويعها لشركائها الاستراتيجيين<sup>(29)</sup>، وربما كان هذا أحد أهم العوامل التي دفعت الأوروبيين والفرنسيين بصورة خاصة، إلى إطلاق مشاريع إستراتيجية تجاه المتوسط الغربي على الخصوص، من أجل استعادة مصالحها فيه وتأطير علاقاتها بدول المنطقة.

كما سبق وأشرنا، بالرغم من هيمنة فرنسا على أسواق المغرب العربي، بدأت أمريكا تكتشف هذه الأخيرة شيئا فشيئا، وتحترقها. فالواردات الأمريكية لدول المنطقة تزيد عن 34% من إجمالي وارداتها. في المقابل، وصلت صادراتها إلى ما يزيد عن 22%، رغم الإقرار بحصرية الواردات الأمريكية في جانب الطاقة.

هذه المحمة التجارية والاستثمارية الأمريكية في المغرب العربي حركت الأوروبيين والفرنسيين على الخصوص، لإعلان سياسة جديدة للجوار قائمة على الشراكة وتحرير التجارة، ويلاحظ أن التوترات التي حدثت على المستوى عبر-الأطلسي، ما هي إلا نتيجة التنافس الأمريكي-الأوروبي بلا هوادة على الأسواق العالمية ودول المغرب العربي إحداها<sup>(30)</sup> وموارد الطاقة في المغرب العربي، صارت إحدى الرهانات الاقتصادية والإستراتيجية الكبرى للقوى الكبرى، وهو ما كان أحد الأسباب التي أجمعت التنافس بين الأمريكيين والفرنسيين. فكلاهما يطمحان لتنويع مصادر إمداداتهما النفطية، من أجل تحقيق أمنهما في مجال الطاقة.

وفي واقع الحال لا يمكننا الحديث عن تنافس أمريكي-عسكري بين فرنسا والولايات المتحدة الأوروبية في المغرب العربي، بقدر ما نتكلم على اختلاف في التصورات الأمنية في المنطقة بشكل عام وفي مسألة مكافحة الإرهاب على الخصوص. فرنسا، وبالنظر لقدراتها العسكرية المحدودة، لا يمكنها سوى أن تطبق الأمن الناعم في منطقة المغرب العربي، ففرنسا مقدمة نفسها كقوة أساسية، تتعامل مع التهديدات القادمة من المنطقة خاصة المهجرة غير الشرعية والإرهاب، بوسائل مختلفة قائمة -على مستوى الخطاب على الأقل- على تشجيع التنمية، زيادة على ربط مساعداتها المالية لها بشروط تتعلق بإدخال الأخيرة لإصلاحات بنوية سياسية اقتصادية ومجتمعية. في حين تستمر الولايات المتحدة متبجحة بقدراتها العسكرية- في تبني مقارنة صلبة للأمن في المنطقة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

مهما يكن من أمر، فالتطور السريع في العلاقات الأمريكية-الجزائرية، وتمركز واشنطن في منطقة المغرب العربي الساحلية، هو ما أثار حفيظة فرنسا. وعليه يمكن النظر للتطور في

العلاقات الفرنسية-الجزائرية أنه يندرج في إطار مواجهة الانتشار الجيوسياسي الأمريكي. فقد تكتفت الزيارات الفرنسية للجزائر عالية المستوى، زيادة على الاتفاق على إرساء شراكة في مجال الدفاع بين البلدين، وتكثيف التشاور حول سبل مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، تتحرك فرنسا عبر أطر أخرى خاصة منها مجموعة 5+5 دفاع، وهي مبادرة تضم دول المغرب العربي، إضافة إلى دول أوروبية أخرى على رأسها فرنسا هدفها التباحث في سبل تعزيز التعاون الأمني بينها. كما تسعى فرنسا لتعزيز حضورها العسكري في الساحل الإفريقي، من خلال المساهمة في تجهيز جيوش المنطقة والتعاون الاستخباراتي معها<sup>(31)</sup>.

### احتواء الانتشار الصيني

السنوات الأولى من التسعينيات، عرفت انتشاراً اقتصادياً صينياً كثيفاً في القارة الإفريقية بشكل عام ومنها المنطقة المغاربية. فقد استفادت الصين من توجه دول القارة شرقاً، رغبةً في التنصل من الشروط السياسية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، التي يفرضها الغرب. وبالتالي، صار لبكين نفوذ معتبر في القارة، فقد تكتفت الزيارات الرسمية عالية المستوى المتبادلة بين الطرفين، فضلاً عن تأطير هذه العلاقات في إطار المنتدى الصيني-الإفريقي. وبذلك، فقد ازدادت المبادلات التجارية والاستثمارات الصينية في دول المغرب العربي بشكل ملحوظ<sup>(32)</sup>. الحضور الصيني في المغرب العربي - شمال إفريقيا، يأتي في إطار إستراتيجية الصين في إفريقيا. فهو إذن، حضور اقتصادي بالدرجة الأولى تجاري- استثماري. وقد زاد اهتمام بكين بهذه المنطقة في السنوات الأخيرة، ففي دراسة قامت بها "مصادر عالمية" عام 2005، وهي وكالة من هونغ كونغ متخصصة في دراسات السوق أكدت أنه من بين 741 مؤسسة صناعية صينية هناك حوالي 29% منها أكدوا إرادتهم التصدير للأسواق المغاربية، الشرق أوسطية والإفريقية. قبلها بسنة فقط كانت نسبة الشركات الصينية التي تريد التصدير إلى هذه المناطق لا يتعدى 11%، وتقدر الاستثمارات الخارجية المباشرة الصينية تجاه شمال إفريقيا بـ 15% من الاستثمارات الإجمالية هناك عدة أسباب دعت الصين لإيلاء اهتمام أكبر بهذا الفضاء؛ وهي: أولاً: وقوعها في تقاطع طرق بين أوروبا، إفريقيا والشرق الأوسط، فضلاً عن أنها تشكل سوقاً واسعةً لمنتجاتها. ثانياً:

احتياطات الطاقة الكبيرة التي تتربع عليها خاصة البترول في الجزائر وليبيا، والتي تمثل أهمية محورية في مجال تحقيقها للأمن في مجال الطاقة، تعتمد الصين في علاقاتها المغربية على مقارنة دولة بدولة، وذلك لغياب فضاء مغاربي واحد يمكن أن تتعامل معه.

هذا الانتشار الصيني في المغرب العربي وإفريقيا، أثار توجساً أمريكياً. لذلك فهي تسعى جاهدة للحد من هذا الانتشار واحتوائه. وهي في ذلك تتبنى مقارنة ناعمة أحياناً وهي الاعتماد على شركائها ذات القدرة التنافسية العالية، وأحياناً تلجأ إلى المقاربة القسرية أي استخدام الضغوط على النظم الحاكمة لإجبارها على التخلي عن التعامل مع الصين وهو ما حدث ويحدث مع السودان منذ سنوات.

### خاتمة

إن الحديث عن العلاقات الأمريكية الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة لا يكتمل إلا من خلال رصد مراحل الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية أي المكانة التي احتلتها هذه الأخيرة في قائمة المصالح القومية الأمريكية.

ففي فترة الحرب الباردة كانت إفريقيا مجرد ساحة للمناورة بين القوتين العظيمتين حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء تحالفات مع عدد من قادة المغرب العربي وتقديم الدعم لهم، وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بدول المغرب العربي فهي ليست بمستوى أهمية العلاقات مع إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن هناك منافسة حادة مع دول الاتحاد الأوروبي التي تحصل على نصيب الأسد في هذه المنطقة.

وفي بداية العقد الأخير من القرن العشرين اكتسبت إفريقيا مكانة استراتيجية بالنسبة لمنظومة المصالح الاستراتيجية الأمريكية، ناهيك على المستوى الدولي ويظهر ذلك من خلال اشتداد التنافس الدولي على موارد القارة خاصة من طرف الصين وفرنسا التي باتت تشكل مصدر تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة. ولقد اكتسبت هذه العلاقات خلال هذه الفترة الطابع العسكري حيث أصبح ينظر إلى إفريقيا من منظور أمني.

## الهوامش والإحالات:

- (1) - صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2010، ص75.
- (2) - المصدر نفسه، ص75.
- (3) - مسعود سهام، الأبعاد الاستراتيجية للسياسية الأمريكية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم- الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية. ص49.
- (4) - المصدر نفسه، ص50.
- (5) - السيد خالد التزاني. الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات. المستقبل العربي، 2012. ص 27
- (6) - صبيحة بخوش، المصدر السابق، ص30.
- (7) - مسعود سهام، المصدر السابق، ص73.
- (8) - صبيحة بخوش، المصدر السابق، ص30.
- (9) - العلاقات الأمريكية الأفريقية بعد الحرب الباردة، بن عدة محمد، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الدراسات الأمنية والاستراتيجية، جامعة عبد الحميد بن باديس كلية الحقوق والعلوم السياسية، مستغانم الجزائر، 2017 ص102.
- (10) - المصدر نفسه، ص102.
- (11) - الشراكة الأورو متوسطية أو عملية برشلونة أو يوروميديد - بالإنجليزية: EUROMED بدأت عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي والذي اقترحتة إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال أفريقيا وغرب آسيا. كما اقترح فيه عديد السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة. وضعت تلك الشراكة الأسس لما بات يعرف بالاتحاد من أجل المتوسط وبناء مؤسساته دون أن يحل محل الشراكة الأورو متوسطية. للمزيد ينظر:  
[https://ar.wikipedia.org/wiki/الشراكة\\_الأورومتوسطية](https://ar.wikipedia.org/wiki/الشراكة_الأورومتوسطية)

(12) - أطلقت أميركا في عام 1998 مشروع الشراكة الأميركية المغربية المعروف بمبادرة "أيزنستات" نسبة إلى وكيل وزير التجارة الأميركي ستيوارت أيزنستات في عهد الرئيس بيل كلينتون الذي يدعو لإنشاء سوق مغربية موحدة تُقيم مع الولايات المتحدة منطقة تبادل تجاري حر مغربية - أميركية. وهذا المشروع يختلف في بعض جوانبه عن مشروع الشراكة المغربية مع

الاتحاد الأوروبي، فهو يفصل الشأن الاقتصادي عن السياسي، ولا يعتبر "الإصلاح" السياسي شرطا من شروط الشراكة، وهو ما زاد في إغراء حكام دول المغرب العربي في السير قدما نحو الشراكة.

(13) - الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الأميركية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، ص 114.

(14) - المصدر نفسه، ص 159

(15) - المصدر نفسه، ص 159.

(16) - سعيد الهوسي، مكانة المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأميركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلة فصلية تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 33، شتاء 2012، ص 28.

(17) - المصدر نفسه، ص 28.

(18) - بن عدة محمد، المصدر السابق، ص 160.

(19) - عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأميركية، من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، لبنان، العدد 259. 1 سبتمبر 2000، ص 41

(20) - مراد شحماط، "المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الأميركية"، على موقع:

<http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=151994> (22/02/2013)

(21) - عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص 42.

(22) - سعيد الهوسي، مرجع سبق ذكره، ص 45

(23) - المصدر نفسه، ص 46

(24) - المصدر نفسه، ص 47.

(25) - المصدر نفسه، ص 41

- (26) - د. قط سمير، المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات أبعاد فرص وقيود، مخبر الحقوق والحريات جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر). العدد 9 من مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية لشهر جوان 2017، ص 127.
- (27) - عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، المطبعة العصرية، 2005. ص ص 60-61.
- (28) - المصدر نفسه، ص 71.
- (29) - عبد الاله بلقزيز. المصدر السابق، ص ص 74-75.
- (30) - Aomar. Baghzouz. « Rivalité américano-européenne au maghreb ». Dans (les etats-unis et le maghreb). Op.cit. P 102
- (31) - عبد النور بن عنتر. المصدر سابق. ص ص 76-77.
- (32) - السيد خالد الترابي. المصدر السابق، ص 27